

اسم المقال: النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق (هيمنة امريكية ام هيمنة صينية؟)

اسم الكاتب: د. زيد محمد علي اسماعيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7592>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/29 19:59 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهدين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق (هيمنة امريكية ام هيمنة صينية؟)[∇]

The International System under the Belt and Road Initiative (American hegemony or Chinese hegemony?)

Zaid Muhammad Ali Ismail

د. زيد محمد علي اسماعيل*

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إستراتيجية الحزام والطريق التي تبنتها القيادة الصينية ، و الأهداف الإستراتيجية وراء طرحها ، إضافة إلى وزنها الإستراتيجي في بنية النظام الدولي ، في ظل محاولات الصين جعل اقتصادها مركز ثقل الاقتصاد الدولي ضمن بيئة عالمية ذات تغيرات متسارعة سواء كانت جيوسياسية صراعية أو إستقطابية كبيرة جدا، تقوم بها القوى العالمية المتنافسة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وامكانية تغيير شكل النظام الدولي .

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، الحزام والطريق، الهيمنة، الاقتصاد الدولي

Abstract

This study aims to shed light on a strategy behind its presentation in addition to its strategic weight in the structure of the international system, in light of China's attempts to make the Chinese economy the center of international economy in a international environment with accelerating changes, whether it is a very large conflict or polarization, which is carried out by the competing global powers. Similar to the United States of America and the possibility of changing the shape of the international system

Keywords: international system, Belt and Road, hegemony, international economy

تاريخ النشر: 2024/3/31

تاريخ القبول: 2024/2/7

تاريخ التقديم : 2024/1/8

dr.zaid@nahrainuniv.edu.iq

*جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم الاستراتيجية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

المقدمة

أسست الصين رؤيتها - التي تريد أن تتغير بها وجه آسيا لتنتقلها إلى عصور الحداثة- على مشروع قديم عمره يزيد على ألفي سنة، ألا وهو "طريق الحرير". كان هذا الطريق يمتد من الصين عبر آسيا الوسطى إلى شواطئ المتوسط، ومن هناك يمتد بجزراً إلى أوروبا التي كانت تستقبل البضائع الآسيوية الثمينة حينها من البهارات والخزف والحرير الصيني، سعي الصين لحياء هذا المشروع بمشاركة ودعم الكثير من الدول المستفيدة منه يعطي للصين مكانة دولية كبيرة ومؤثرة في الساحة الدولية وفي شكل النظام الدولي ممايزاحم او قد يضعف الهيمنة الامريكية .

اهمية البحث : تتبع أهمية البحث من ان مبادرة «الحزام والطريق» الصينية كونها استراتيجية كبرى تخدم المصلحة الصينية من جهة ومصالح الدول الأخرى من جهة ثانية، خصوصاً الدول الواقعة على خطوط الحزام والطريق، إن الحزام والطريق، وفق الرؤية الصينية، ليس حلبة سباق بين الصين والولايات المتحدة الامريكية باعتبارهما أكبر اقتصادين في العالم وإنما ساحة واسعة لاستكشاف نمط جديد من العلاقات بين الدول الكبرى، نمط يمكن تلخيصه بعبارة «وحدة مصيرية مشتركة». وهذا ما أكده الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن) بوصفه بأن (الصين منافسا استراتيجيا وليس شريكا، وخطرا جيوسراتيجيا على الولايات المتحدة الأمريكية) .

ولم تقتصر المبادرة الصينية على الجوانب المادية فحسب بل شملت جوانب إنسانية وروحية، مع التأثير على قوة واستمرارية التواصل بين الشعوب. لذا دعت الصين إلى تعزيز التبادل الثقافي والأكاديمي والإنساني والإعلامي بين الدول المعنية، ووعدت بتقديم عشرة آلاف منحة حكومية سنوياً لطلاب هذه الدول للدراسة في الجامعات الصينية، كما بدأت أو واصلت تنفيذ برامج ثقافية متبادلة مع البلدان ذات الصلة.

اشكالية البحث : تدور الاشكالية الرئيسية للبحث حول السؤال الاتي (هل بدء يتشكل نظام دولي جديد في ظل مبادرة الحزام والطريق) ومن هذا السؤال تتبع التساؤلات الاتية :

- ماهي مبادرة الحزام والطريق؟ وما اهدافها؟

- ماهي الدول الداخلة ضمن المبادرة وهل ستكون محط صراع وتنافس من قبل القوى الدولية ؟

-هل ستؤثر هذه المبادرة على شكل النظام الدولي في ظل الهيمنة الامريكية ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان مبادرة الحزام والطريق في ظاهرها عبارة عن حزام اقتصادي يهدف الى ربط قارات العالم الثلاث ، لكنه يحمل في طياته بُعْداً وطموحاً استراتيجياً لرغبة الصين في تغيير شكل النظام الدولي من نظام احادي القطبية الى نظام متعدد الاقطاب)وهذا ماسنحاول توضيحه خلال البحث .

هيكلية البحث: اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها الى ثلاث محاور ، اذ تناول المحور الاول

الاصول الفكرية للمبادرة فيما تناول المحور الثاني تأثير المبادرة على النظام من حيث مناطق التصارع والتنافس الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق اما المحور الثالث تناول الاحتمالات المستقبلية لشكل النظام الدولي واخيرا الخاتمة والاستنتاجات .

أولاً_الاصول الفكرية للمبادرة

تعد مبادرة الحزام والطريق الصينية من اكبر المشاريع على مستوى العالم ويهدف المشروع الى ابراز القوة الاقتصادية للصين لذلك حاولت الصين استثمار فكرة طريق الحرير القديم -والذي ترجع جذوره الى القرن الثاني قبل الميلاد - بمبادرتها بصورة اوسع من الناحية الجغرافية مقارنة بطريق الحرير القديم. ويمكن وصف مبادرة الحزام والطريق عبر تفكيك المبادرة ، وكالاتي :

- (الحزام) : ويعني الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري ، اذ يمتد من غرب الصين الى اوربا عبر وسط وجنوب اسيا .
- (الطريق) : ويعني طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ، يربط بين الصين وبين دول جنوب شرق اسيا ودول الخليج وشمالا افريقيا وصولاً إلى أوربا عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي والبحر الأحمر .

وينقسم طريق الحرير إلى طريق حرير بري وبحري ، ويشمل الطريق البري : (1)

1- المناطق المركزية : تضم كل من الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى الخمس وصولاً إلى دول الاتحاد الأوروبي.

إما طريق الحرير البحري فيشمل :

(1) عزت شحرور ، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية ، مركز الجزيرة للدراسات (تقارير) ، قطر ، 2017 ، ص3 .

- 1- المناطق المحاذية: يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي.
 - 2- مناطق غرب آسيا : وتمتد من الصين مروراً بالدول العربية عبر ممرين الأول عبر الخليج العربي والثاني عبر البحر الأحمر فالبحر المتوسط وصولاً إلى دول الاتحاد الأوروبي .
 - 3- خط يربط الموانئ الصينية بدول افريقيا (منطقة القرن الافريقي) .
- وتشمل المبادرة ستة ممرات اقتصادية اساسية تشكل شبكة التجارة والنقل والتنمية الاقليمية والدولية وهي : (1)

1- الجسر القاري الاوراسي الجديد .

2- ممر الصين منغوليا روسيا .

3- ممر الصين آسيا الوسطى غرب آسيا .

4- ممر الصين شبة القارة الهندية .

5- ممر الصين باكستان .

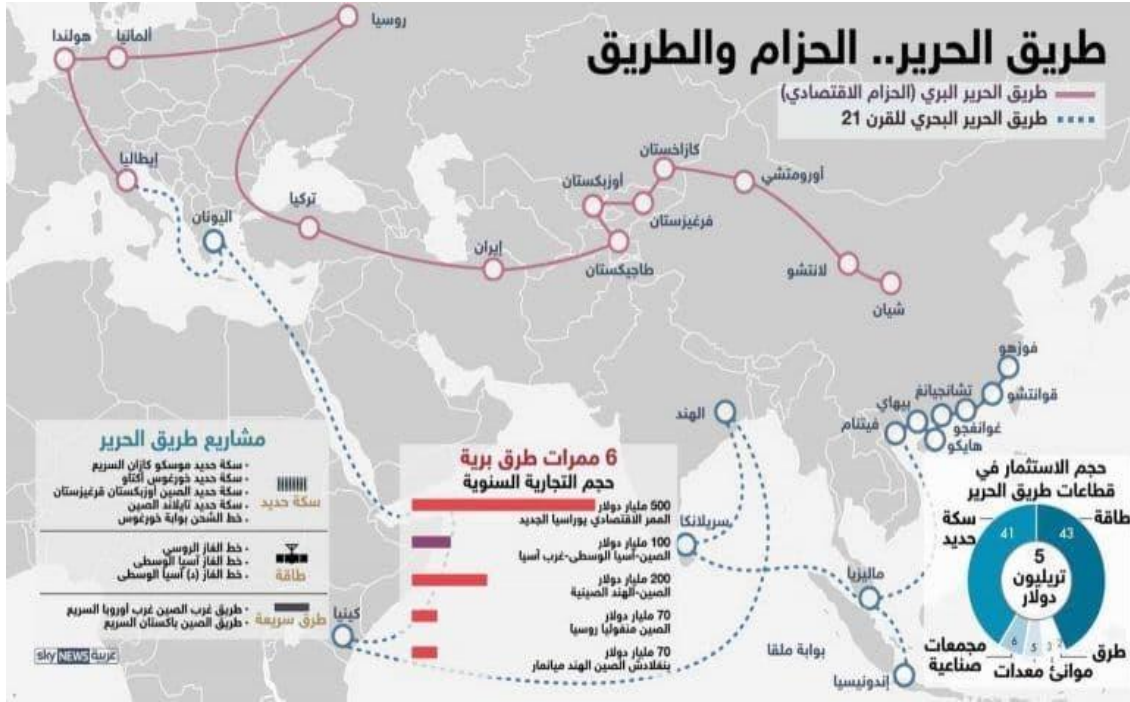
6- ممر الصين بنغلادش الهند ميانمار .

يستند مشروع الحزام والطريق على تشييد شبكة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب نقل النفط والغاز وخطوط نقل الطاقة الكهربائية ومختلف البنى التحتية البحرية والبرية لتعزيز الربط الدولي ودعم حركة التجارة . وتتباين الدول الواقعة على طول الخط في مواردها ومزاياها على نحو يكمن فيه حيز كبير للتكامل الاقتصادي وامكانيات كبيرة للتعاون عليه ، ليعطي هذا المشروع دول في افريقيا وآسيا و أوروبا من خلال إيجاد مرتكزات لمدن صناعية ومحطات تبادل اقتصادي منتشرة وليوفر مجالات جديدة للنمو الاقتصادي في دول هذه القارات . (2) ينظر خريطة رقم 1 .

خريطة رقم (1) الحزام والطريق

(1) احمد عبد الجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وأفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2015، ص 15.

(2) ابراهيم حردان مطر ، السياسة الخارجية الصينية ... قراءات ما بعد الاصلاح ، دار الرائد للنشر، العراق ، بغداد، 2018، ص 80.



<https://www.skynewsarabia.com/business/1164908>

اما اهداف المبادرة فهي كالاتي : وضع القائمون على المبادرة مجموعة من الأهداف والتي عدت بمثابة الأهداف الاساسية لمشروع الحزام والطريق وهي : (1)

- 1- سياسة الربط : حيث تعتمز المبادرة إلى حث الدول على العمل والمشاركة فيما بينهما .
- 2- تبادل الثقافي : مشروع الحزام والطريق يهدف إلى الربط بين الدول عبر تفاعلات الصداقة وتحقيق التفاهم الثقافي الاعمق من اجل التعاون العالمي .
- 3- التكامل المالي : المبادرة تهدف إلى تحسين التعاون المالي والنقدي ، بالإضافة إلى أنها تبحث عن نطاق واسع لصرف العملة .
- 4- التجارة والاستثمار : تهدف المبادرة العابرة للحدود إلى تسهيل التجارة والاستثمار والتعاون بين الدول تشجيعاً للتكامل الاقتصادي .
- 5- منشآت الاتصال: تتضمن المبادرة بناء منشآت الاتصال تضمن الاتصال السريع بين الدول المشاركة في المشروع ، فضلاً عن خلق شبكات لتطوير طرق النقل بين الدول على طول الحزام والطريق .

(1) أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق لصينية : الخلفية الأهداف – المكاسب ، جاو لاجي مختار- عناية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين – ألمانيا ، 2019 ، ص78.

فلاحظ ان من أهم العوامل التي دفعت لمبادرة الحزام والطريق ، وهي أن الصين تحاول المحافظة على علاقتها مع الجيران وحسن الجوار مع الدول المجاورة لتربح ثقتهم ورؤيتها للصين كشريك وليس كتهديد ، إذ ان سعي الصين المستمر لتحقيق اهدافها جعل لها إمكانات ممارسة دور قيادي سواء داخل الإقليم أو على الساحة الدولية ، وأن سعي الصين لممارسة هذا الدور جاء لتحقيق أهداف استراتيجية منها الترويج لنظام ذات التعددية القطبية وبناء القوة الناعمة الصينية لتعزيز صورتها الدولية . (1) فوسعت الصين أهدافها لمشروع الحزام والطريق ، فاعتزمت عبر مشروعها تحقيق الأهداف التالية :

- الاستفادة من نمو التجارة الدولية : من المتوقع ان تزيد التجارة الدولية في الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الحادي والعشرين في حجم الطبقة الوسطى في العديد من دول العالم ، من بينها آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وبنمو التجارة الدولية تصل الصين لتصريف منتجاتها إلى العالم . (2) وبشكل اكثر من الولايات المتحدة الامريكية (ينظر جدول رقم 1)
- حجم الصادرات الصينية مقارنة بحجم الصادرات الامريكية لبعض الدول في منطقة الشرق الاوسط**

الدولة	الصادرات الصينية بمليار دولار	الصادرات الامريكية بمليار دولار
السعودية	17,6	13,6
الامارات	29,9	19,5
مصر	12	5,1
تركيا	17,8	10.2

نقلا عن : تقرير الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط من منظور تحليلي على المنطقة ، الانترنت ، الموقع : www.strategiecs.com/ar/analyses

- تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالمياً : تهدف الصين عن طريق مشروعها إلى توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية (اليوان) ومحاولة جعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري الدولي . (3)

(1) ثيزيزي مي طيب ، التنافس الاقتصادي الامريكي الصيني في اقليم جنوب شرق آسيا ، 2008 - 2019 ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، القاهرة، 2019 ، ص50 .

(2) علي صلاح ، مشروع الحزام والطريق ، كيف تربط الصين ارتباطها بالعالم الخارجي ؟ تقرير المستقبل ، دورية اتجاهات الاحداث ، العدد 26 ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي ، 2018 ، ص3

(3) أميرة احمد حزرلي ، وآخرون ، مبادرة الحزم والطريق : مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، الطبعة الأولى ، المانيا - برلين ، 2019 ، ص19 .

• تطوير الاقتصاد الصيني : تسعى الحكومة الصينية إلى تطوير المناطق الغربية في البلاد خاصةً أن هذه المناطق تعاني من ضعف اقتصادي ، لذلك فإن مبادرة الحزام والطريق وبالتحديد الحزام البري سوف يساهم في تطوير إقليمي (سينغانغ وقامسو) اقتصادياً وغيرها من الأقاليم الغربية ، كما تمثل المبادرة محاولة لأحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة ، بالإضافة إلى سعي الصين لتطوير اقتصادها داخلياً القائمة على معدلات النمو الاقتصادية المرتفعة التي تميزت بها الصين لسنوات طويلة (وكما موضح في الجدول رقم 2) ، فأنها تهدف من جهة أخرى لدعم خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار ((صنع في الصين 2025)) ، والتي تهدف إلى تحويل الصين لاقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية . (1)

حجم الصادرات الصينية مقارنة بحجم الصادرات الأمريكية لبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط

السنوات	GDP ترليون يوان
2012	53.86
2103	59.30
2014	64.63
2015	68.89
2016	74.64
2017	83.20
2018	91.93
2019	99.09
2020	101.60

www.arabic.cgtn.com

• تعزيز مكانة شركات التكنولوجيا الاتصالات الصينية : تسعى الحكومة الصينية إلى تسجيع شركائها في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة ، هذا الأمر الذي يساهم بدوره للاطلاع

(1) علي صلاح، مشروع الحزام والطريق، كيف تربط الصين ارتباطها بالعالم الخارجي؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص 4 .

بدور حيوي في انشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول

المبادرة ، بما يسهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية مثل شركة هواوي . (1)

- تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا : أن الصين تهدف من خلال مشروعها وكما يرى بعض المحللون إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوستراتيجية الكبيرة حسب ((هالفورد جون ماكيندر) ، في محاضرة بعنوان ((نقطة الارتكاز الجغرافي للتاريخ عام 1904 نظرية قلب الارض)) ، والتي ترى ان قلب العالم هي منطقة أوراسيا والتي تتمتع بحماية طبيعية من مختلف الجهات ضد الغزو الخارجي ، إضافة عن المساحة الشائعة والتي تقدر بـ (5 ملايين ميل مربع) ، وكذلك تميزها بإمكانات اقتصادية هائلة وغناها بالموارد الطبيعية ، وهو ما جعل ((ماكيندر)) يطلق عليها اسم " قلب الارض " ، وبهذا تمثل أوراسيا للصين عمقاً استراتيجياً تستثمر فيه الصين عبر مشروعها الحزام والطريق ، بحيث توفر لها هدف الحماية الأمنية ، و قوة جغرافية واقتصادية لما تمتلكه المنطقة من موارد .(10)

- توفير الأمن الخارجي : شملت المبادرة دولاً تعاني من النزاعات والاضطرابات الداخلية ، هذا الأمر يتطلب من الصين حماية المشروعات الضخمة التي أنشأت في إطار المبادرة ، ولهذا بدأت الشركات الأمنية الصينية بالعمل على ذلك ، إذ تحمي السفن البحرية الصينية وناقلات النفط مثلاً تلك التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية (اماكن تواجد عمليات القرصنة) ، كذلك قامت شركة ديوي الأمنية المحدودة على حماية الشركات الصينية التي تعمل في بناء الطرق في كينيا .

- تأمين واستقرار أمدادات الطاقة : وهو هدف مهم في مبادرة الحزام والطريق الصينية ، لأن الصين تريد تجنب أي خلل يعيق أمدادات الطاقة لأنه العنصر الأساسي في استقرار ونمو اقتصادها ، فالصين تحتاج 80 % من الطاقة لتغطية احتياجاتها منها التي تمر عبر مضيق ملقا ، وعلى الرغم من تزايد وارداتها من الطاقة من روسيا وكزاخستان ، لكن هناك معضلة عبر عنها " جينتاو " عام 2003 اسمها ((معضلة ملقا)) ، لذلك تحاول المبادرة تأمين ممرات بديلة لتأمين الطاقة مثل خط الصين - ميانمار أو الممر الباكستاني الصيني . (2)

(1) أميرة احمد جزلي، مبادرة الحزام والطريق، مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، مصدر سبق ذكره ، ص80.

(10) باهر مردان مضخور ، العلاقات الامريكية الصينية (دراسة في الحوار الاقتصادي والاستراتيجي 2009-2018) ، انكي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، العراق-بغداد ، 2020 ، ص 51.

(2) أميرة أحمد جزلي، مبادرة الحزام والطريق : مشروع القرن الاقتصادي في العالم، مصدر سبق ذكره ، ص81.

• تحقيق إعادة التوازن للعولمة : تبدأ العولمة التقليدية من البحر فتطورت المناطق الساحلية والدول البحرية أولاً ، بينما تختلف عنها الدول الداخلية ، هذا الأمر شكل تغرة كبيرة في توزيع الثروات ، حيث ان العولمة التقليدية بدأتها أوربا وتابعتها الولايات المتحدة الامريكية ، الأمر الذي أدى إلى نشوء عالم محورة الغرب ، وأصبح فيه الشرق خاضعاً للغرب ، فتحاول مبادرة الحزام والطريق ان تعيد التوازن الى الوضع الطبيعي ، فشجعت الصين الانفتاح على الغرب لتستفاد الدول الواقعة على طريق الحرير ، الأمر الذي يساعد على التوازن في توزيع الثروات وستتغلب المبادرة على فجوة التوزيع وعدم التوازن الإقليمي الناتجتين عن العولمة التي بدأها الأوربيون ، وتساعد مبادرة الحزام والطريق في بناء عالم متناغم يتمتع بسلام دائم وأمان عالمي وازدهار مشترك . (1)

• إنشاء نموذج جديد للتعاون الإقليمي في القرن 21 : أن اكبر ابتكار في العالم هي سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية ، حيث تعد مبادرة الحزام والطريق الصينية هي استراتيجية الانفتاح الشامل من أجل تحقيق التعاون الدولي في القرن 21 ، فأهتمت المبادرة بمبادئ البناء والتعاون والتشاور المشترك لتتجاوز (خطة مارشال *) والمساعدات الخارجية حيث تؤكد المبادرة على أن كل المشاركين متساوون ، وتماشياً مع مبدأ المشاركة والتنسيق الطوعيين لتحقيق تقدم مشترك ، عليهم ان يتحلوا بروحية ((طريق الحرير)) بأن يكونوا منفتحين على التعاون ومتناغمين وشاملين ونافعين بشكل متبادل (2) .

وفي ظل الحجم الكبير للمبادرة الحزام والطريق بما تغطيه من رقعة جغرافية ، ومن حيث المستوى الاقتصادي والتنموي والطبيعة السياسية والاجتماعية والظروف الأمنية المختلفة بين الدول المشاركة ، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للأهداف التي تتطوي عليها مبادرة الحزام والطريق ، سواء بالنسبة للصين أو بالنسبة للدول الأخرى المشاركة فيها ، أو بالنسبة للاقتصاد الدولي ككل ، لكن المبادرة ما زالت في إطار المشروعات المستقبلية صعبة التنفيذ ، ونظراً لضخامة حجمها وتضمنها العديد من

(1) وانغ اي وي ، مبادرة الحزام والطريق ، ما ستقدمه الصين للعالم في صعودها ، ترجمة رشا كمال وشيماء كمال ، سما للنشر والتوزيع ، ط1، القاهرة، 2017 ، ص36 .

* خطة مارشال : خطة اقتصادية أطلقت بمبادرة من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج مارشال، من أجل مساعدة البلدان الأوروبية على إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاداتها من جديد، وذلك عبر تقديم هبات عينية ونقدية بالإضافة إلى حزمة من القروض الطويلة الأمد.

(2) ابراهيم حردان مطر ، السياسة الخارجية الصينية ... قراءات ما بعد الإصلاح ، مصدر سبق ذكره ، ص89.

المشروعات التي تحتاج لسنوات لتنفيذها⁽¹⁾. واجهت مبادرة الحزام والطريق الصينية العديد من العقبات والتحديات ، والتي تجعل من عملية تطبيقها أمراً في غاية التعقيد ، فتواجه المبادرة تحديات ذات صلة بطبيعة المبادرة من حيث القدرة الصينية على تنفيذها وآليات التنفيذ ، وأخرى ترتبط بالمصاعب الاقتصادية الناتجة من اقتصاديات الدول الواقعة في طريق المبادرة ، وأخرى أيضاً متعلقة بمواقف بعض القوى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الراضة لها ، الهند التي تتردد في الاسهام الناشط فيها .⁽²⁾

ثانياً_ مناطق التصارع والتنافس الدولي في ظل المبادرة

تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق الى تحقيق طموحها واستكمال استراتيجيتها على الصعيد العالمي وتنوع مصادر حصولها على الطاقة ويجاد سياسات جديدة وربطها بالسياسة الاقتصادية الصينية عبر الاستثمارات بهدف جذب مختلف القارات لمبادرة الحزام والطريق ورغم ترحيب العديد من الدول بهذه المبادرة الا ان هناك عدد من الدول التي تقف بوجه مبادرتها سواء كان ذلك في جوارها الاقليمي او من قبل القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . وعليه تم تقسيم المحور الى مناطق تصارعية مثل بعض المناطق في القارة الاسيوية ومناطق تنافسية في القارة الافريقية

1 : مناطق التصارع في القارة الاسيوية

تشكل بعض الدول في قارة اسيا محل تنافس دولي على النفوذ من قبل دول مختلفة منها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا اذ تتصارع هذه الدول فيما بينها لبسط نفوذها على المنطقة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا التي تحاول ان تبقي هذه المناطق تدور في فلكها مثلما كانت في الحقبة الماضية من جهة اخرى، بينما الصين تسعى الى ادخال شركاتها العملاقة الى المنطقة. ومن المناطق المتصارع عليها اسيا الوسطى اذ بدأ التنافس التنافس الصيني - الأمريكي على مصادر منطقة أسيا الوسطى ، بغاية واحدة وهو نيل أكبر حصة من النفط والغاز ومحاولة ملئ الفراغ الاستراتيجي في الجمهوريات السوفيتية (سابقاً) ، هذا التنافس أشد بعد هجمات 11 من ايلول عام 2001 ، وذلك بسبب زيادة الطلب على الطاقة بشكل كبير وخاصةً من قبل الدول الصاعدة وأهمها

(1) علي صلاح ، مشروع الحزام والطريق : كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص13 .
(2) كاظم هاشم نعمة ، نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية ، دار أمانة للنشر والتوزيع ، الأردن - عمان ، 2018 ، ص473

الصين ، فشكلت هذه المناطق أمكانية بحدوث صراع خاصةً في موضوع نقل النفط ، وذلك لانه يحتاج أن يمر عبر مضائق بحرية يمكن أن يؤدي إغلاقها الى منع تدفق النفط ، ويمكن ذكر هذه المضائق وبحسب حجم تدفق النفط خلالها⁽¹⁾:

أ. مضيق هرمز :ويقع عند مدخل الخليج العربي بين عمان وايران إذ تصل حركة مرور النفط اليومية الى حوالي 15,5 مليون برميل يوميا .

ب. مضيق ملقا : ويقع بين ماليزيا واندونيسيا وتمر من خلاله 9,5 مليون برميل في اليوم .

ج. مضيق باب المندب : ويقع عند البحر الأحمر بين اليمن وجيبوتي ويمر من خلاله 3,3 مليون برميل يوميا .

د. قناة السويس : وترتبط هذه القناة البحر المتوسط بالبحر الأحمر ويمر من خلالها 3,1 مليون برميل يوميا

هـ. مضيق البسفور : ويقع في تركيا .

ومع ازدياد التعاون بين الصين وروسيا في أوراسيا، فإن اهتمام الولايات المتحدة التقليدي بتعزيز سيادة دول آسيا الوسطى يكتسب أهمية جديدة.

وبغض النظر عن مصير فكرتها بشأن طريق الحرير الجديد، سيظل للولايات المتحدة مصالح في آسيا الوسطى، بما في ذلك تأمين الاستقرار ومواجهة التشدد وإن نجاح الولايات المتحدة في تحقيق الأهداف المحدودة التي تسعى إليها يتطلب منها في السنوات القادمة تركيزاً أشد مع طموحات أكثر تواضعاً لأنها مع رؤى كبرى تعوزها الموارد يجب أن تركز على زيادة حضورها في المنطقة، وهذا يعني المزيد من التعاون مع بعض الأنظمة السيئة باعتراف الجميع، والمزيد من التعامل مع دول المنطقة على المستوى الثنائي مع ما يمكن أن يتطلبه ذلك من تخصيص موارد كافية. وبخلاف روسيا والصين فإن الولايات المتحدة بعيدة عن آسيا الوسطى ولن تكون أبداً في موقع يسمح لها بالسيطرة على المنطقة سياسياً أو اقتصادياً، ومن المفارقة أن هذه المسافة هي التي تجعل من الولايات المتحدة شريكاً مرحباً به من الكثيرين في آسيا الوسطى الذين يقلقهم احتمال السيطرة الروسية والصينية على منطقتهم. بل أكثر من ذلك، فإن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستسعى إلى الانسحاب من آسيا الوسطى بمجرد خروج قواتها

(¹) أحمد عبد الجبار عبدالله ، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وفاق المستقبل ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 2015 ، ص340.

من أفغانستان قد عزز من المخاوف في المنطقة ولهذا فإن تبيد هذه الأخيرة ينبغي أن يكون محل تركيزٍ أساسي في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة⁽¹⁾.

وبما إن الولايات المتحدة تعيش في بيئة تحاول كل من روسيا والصين تحجيم قوتها فيها لذا فهي بحاجة إلى أن تكون أكثر واقعية بشأن مصالحها وقدراتها في منطقة لا يسعها التحلي عنها، خاصة بعد أن أصبحت الصين صاحبة نفوذ في آسيا الوسطى لكونها أكبر مستثمر فيها ، ومن هنا يمكننا القول بأن الصين أصبحت المنافس الأول للدول المتصارعة في منطقة آسيا الوسطى ، لما تشكلت هذه المنطقة للصين من أهمية اقتصادية وموقع جغرافي وبعد استراتيجي وأمني ، خاصة بعد أن أصبحت الصين دولة منتجة ومصنعة وازداد طلبها على الطاقة ، ولتغطية هذه الحاجة كان لابد أن تسد النقص من خلال توفير عدة مصادر .

لذلك عملت الصين على تمتين علاقتها مع دول المنطقة من جهة ، ومن جهة أخرى تعد هذه المنطقة مهمة للصين فهي محاذية الى منطقة جنوب اسيا من جهة ايران وافغانستان ، وفي حالة حدوث اضطرابات في منطقة اسيا الوسطى فانها ستؤثر على منطقة جنوب اسيا المنطقة الحيوية بالنسبة الى الصين ، لذلك شكلت منطقة آسيا الوسطى بعدا استراتيجيا وامنيا واقتصاديا في نفس الوقت بالنسبة الى الصين .

ومن المناطق المتصارع عليها الاخرى في الجانب الاسيوي هي بحر قزوين اذ سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اقناع دول بحر قزوين بأهمية الدور المستقبلي للولايات المتحدة الامريكية في رسم معالم التحالفات اللازمة لاقامة شراكة استراتيجية في مرحلة مهمة من مراحل تكوين النظام الدولي لذلك تقوم الولايات المتحدة الامريكية بمراقبة التطورات في المنطقة ، اذ تعد من اوائل الدول التي سلطت الضوء عليها مع انخراط شركاتها الكبرى في نشاطات ك (شيفرون ، ايكسون موبيل)² ، فارتبطت المنطقة في الفكر الامريكي بامن الولايات المتحدة الامريكية الطاقوي من جهة واخترق منطقة تضم كلا من روسيا وايران اللتان تطلتان على بحر قزوين وينظر اليهما كمنافسين اقليميين للولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى . اما بالنسبة للصين فتتخبط بكثافة بعلاقات اقتصادية ودبلوماسية مع دول حوض بحر قزوين ، واسباس هذه العلاقة هي العامل الطاقوي ، فقامت الصين بتقديم نفسها باعتبارها

(1) احمد عبد الجبار عبدالله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره ، ص 341.
(2) حسام سويلم ، القواعد العسكرية في اسيا الوسطى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 164 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 2006 ، ص 43 .

بديلا عن الاحتكار الروسي من جهة ومنافسا للنفوذ الامريكي من جهة اخرى¹، فاصبحت هذه المنطقة منطقة تنافس محموم بين القوى الدولية .

اما منطقة الخليج العربي فعلى الرغم من ان المنطقة لا تدخل ضمن الخطوط الجغرافية الرئيسة وفق هذه المبادرة الا انها تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للصين وذلك بسبب موقعها الجيوستراتيجي ووجود الموانئ والمناطق الاقتصادية اذ تمثل بعض دول هذه المنطقة مثل العراق جسراً جغرافياً رابطاً بين قارتي آسيا وأوروبا، ومنطقتي الخليج العربي وبلاد الشام، وهذا يعني أنّ العراق يقع في قلب مشروع الحزام والطريق؛ لأنه يمثّل ملتقى خطوط المواصلات العالمية، فضلاً عن أنّه جارٍ لثلاثة أطراف في المبادرة الصينية، وهم إيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية ومن خلال التمعن في شبكة طرق التجارة يتضح أنّ موقع العراق الجغرافي يُعدُّ المركز الرئيس لطريق الحرير، والذي عن طريقه سيُنقل النفط والغاز والمواد الأولية والبضائع الاخرى. ويتوقع ان يقلل هذا الطريق ما نسبته (70%) من تكلفة الربط التجاري بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، والذي يبدأ من الصين -أوزباكستان - طاجكستان - إيران - العراق - تركيا - أوروبا، ليكون العراق المركز الاستراتيجي لطريق الحرير في الشرق الأوسط. غير ان تلك الاهمية مشروطة باكتمال ميناء الفاو الكبير الذي يشهد تكلؤا مقصودا في الإنجاز رغم تعاقب الحكومات وتخصيص المليارات من الدولارات لإنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، رغم الاثار الايجابية المتوقعة لانضمام العراق إلى مبادرة الحزام والطريق والدور المحوري للعراق في التبادلات التجارية والاقتصادية المترتبة على انجاز المبادرة.² ويتوقع ان يعزز المشروع العلاقات التي تربط العراق مع الدول التي تقع على طريق المبادرة الصينية، ولا سيّما في المجال الاقتصادي والتجاري. لذا فإن اتمام تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير سيوفر أقصر الطرق لنقل البضائع واستمرار التجارة بأقل كلفة، إذ ستنتقل البواخر الصينية البضائع من الصين إلى ميناء (جوادر) في باكستان، ومنها إلى ميناء الفاو الكبير، لتفرغ حمولتها وتنتقل عن طريق السكك الحديدية، او ما يسمى الميناء الجاف، ليكون الوسيط لنقلها إلى ميناء طرطوس في سوريا، أو إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا. وعليه، من الممكن أن يكون العراق البلد الأكثر أهمية في

(1) مغاوري شلبي علي ، الصين والاقتصاد العالمي مقومات القوة وعوائق الاندماج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 2007 ، ص 84 .

² حيدر حسين آل طعمة ، موقع العراق في مبادرة الحزام والطريق ، مركز الفرات ، العراق ، 2022/8/13 ، الانترنت ، الموقع

https://fcds.com:

المبادرة الصينية، إذا ما أُنجِزَت القناة الجافة، والتي تستند على مشروع ميناء الفاو الكبير. ومن أجل الألقاق وضمان انضمام العراق الى مبادرة الحزام والطريق ينبغي العمل على¹

أ. وضع خطط طويلة الأمد؛ لتطوير المدن الساحلية العراقية، تركز على نظرة استراتيجية، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية، على أن تركز على الاندماج ضمن مبادرة الحزام والطريق.

ب. العمل على إنشاء برنامج بحري عراقي للمنافسة البحرية، مع دول الجوار لمواجهة المشاريع المنافسة، والتي تهدف إلى إلغاء دور العراق وتهميشه في الملاحة البحرية، ولا سيما ميناء مبارك الكبير.

ج. الإسراع في إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير، ومنحه الأولوية ضمن المشاريع الأخرى، وإعادة تفعيل خطط مشروع القناة الجافة، لربط ميناء الفاو بأوروبا، وإكمال الحلقة المفقودة في خطة عبور مبادرة الحزام والطريق عن طريق العراق، ممّا يوفر مورداً مالياً غزيراً للبلد، فضلاً عن توفير فرص عمل في جنوب العراق.

د. العمل على توفير مناخ استثماري ملائم، لا سيما في قطاع الموانئ العراقية، وطرح المشاريع الكبرى للقطاع الخاص.

هـ. الالتزام بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وُقِّعت مع الصين، والعمل على تنفيذها، لأنّها تصبُّ في مصلحة العراق.

و. على الحكومة العراقية تعديل سياستها الاقتصادية، للاستفادة من مبادرة الحزام والطريق، والابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط، مع التأكيد على أنّ دخول العراق في هذه المبادرة سيفتح نافذة جديدة لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنوع الاقتصادي.

ز. يرجح أن تكون الحكومة العراقية في موقع استفادة أكبر في حال أجرت مفاوضاتها بشكل ثنائي مع الحكومة الصينية، بالتركيز على تأمين تدفق النفط العراقي الى الصين مقابل إعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية عبر الاستفادة من خبرة وقدرات الصين في هذا المجال.

¹ حيدر حسين آل طعمة ، موقع العراق في مبادرة الحزام والطريق ، المصدر السابق .

أنَّ لانضمام العراق الى مبادرة الحزام والطريق انعكاسات إيجابية على الاقتصاد العراقي في حالة استكمال مشروع ميناء الفاو الكبير، لا سيَّما أنَّ الاقتصاد العراقي يُعد اقتصاداً ربيعياً أحادي الجانب يعتمد على النفط بشكل خطير، لذلك فان إنشاء ميناء الفاو وفتح منافذ استراتيجية مهمة لطريق الحرير في العراق، يعني فتح مورد اقتصادي غير نفطي، ما سينعكس بصورة إيجابية على تنويع الاقتصاد العراقي. كما تكمن أهمية مشروع طريق الحرير بالنسبة الى العراق، كونه يمثل فرصة لإعادة البناء والاعمار وتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي، ليكون العراق فاعلاً في محيطه، فالسوق العراقية تعد من الاسواق الضخمة في منطقة الشرق الأوسط ويعد ضم العراق الى المبادرة محفزاً للصين في تفعيل علاقاتها الاقتصادية مع العراق، كما ان الواردات الصينية من النفط الخام ارتفعت كثيراً في السنوات الاخيرة مما يعكس أهمية النفط العراقي في التوجهات الصينية نحو الخارج كون العراق من البلدان الكبرى من حيث احتياطات النفط.

وعلى الرغم من ان العراق لا يشكل حالياً جزءاً من طريق الحرير، إلا إن موقعه الاستراتيجي، كونه يمثل ملتقى خطوط المواصلات العالمية، وكذلك جارا لثلاث اطراف في المبادرة الصينية وهي إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، كلها مزايا توفر للعراق فرص الانضمام للمبادرة، ومن الممكن ان يستثمر العراق قوة الجذب لديه عبر موقعه المهم، وذلك عبر استثمار الشركات الصينية في المجال الصناعي وتطويره ولا يقتصر التعاون بين العراق والصين على الاستيراد والتصدير، بل يجب ان يشمل ايضاً تطوير البنى التحتية للعراق.

2: مناطق التنافس في القارة الافريقية

هناك توجه من قبل القوى الدولية الفاعلة خاصة الصين و الولايات المتحدة الامريكية نحو مناطق مهمة في العالم لتنافس فيما بينها على هذه القارة فهناك اسباب رئيسة لتوجه هذه القوى على القارة الافريقية ومنها: (1)

أ. العدد الضخم من المستعمرات الافريقية التي حصلت على الاستقلال ودخلت في عداد الدول المستقلة وبذلك تعد كتلة لها وزنها في المجتمع الدولي اذا ما اتحدت وتكاتفت .

(1) محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقيا، مجلة عالم المعرفة، العدد(34)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1980، ص5-7.

ب. زاد الاهتمام بأفريقيا بعدها مخزن رئيس للعديد من المعادن كالبترول واليورانيوم والكروم والنيكل والنحاس والذهب والالماس فضلا عن السلع الزراعية كخيل الزيت والفول السوداني والكاكاو والقطن والتبغ وكذلك الصوف والجلود .

ج. الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا بالنسبة للقوى العظمى سواء بالنسبة للشرق الأوسط أو حوض البحر المتوسط أو المحيط الهندي أو الأطلنطي الجنوبي .

د. ان زيادة الاهتمام العالمي بأفريقيا لكونها أكثر القارات التي استعمرت وهي آخر قارة حصلت على الاستقلال واصبحت اليوم ساحة تنافس عليها مختلف اشكال الاستعمار الحديث وارض صراع وتحد إيديولوجي بالشرق والغرب .

بالإضافة الى ان القارة الأفريقية تتمتع بثروات طبيعية وموارد ضخمة لم تستثمر لغاية الان بشكل مثالي ، كما تشكل القارة الأفريقية خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والاحجار النفسية التي يشهد الطلب عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد اثر ازدياد الطلب العالمي بالإضافة الى تقلص نسبة الاحتياطات العالمية ومعدلات الانتاج في اماكن ومناطق اخرى من العالم⁽¹⁾.

لذلك شهدت القارة الافريقية اهتماما متزايدا من قبل القوى الكبرى ، حيث ان للصين النصيب الاكبر من هذا الاهتمام ، فتنطلع الصين الى دور ريادي في النظام الدولي وذلك بفعل التنامي في اقتصادها المتسارع ، لذلك اصبح لزاما على الصين عن موارد ثانوية للطاقة مساندة للتي تأتيها من الشرق الأوسط تحسبا لاسوء الظروف في حال تم قطع طريق امداداتها للطاقة من قبل منافسيها ، فوجدت الصين ضالتها في القارة الافريقية لما تحتوية من مصادر للطاقة وموارد أولية وموقع استراتيجي مهم⁽²⁾. فالتوجه الصيني تجاه افريقيا تحكمة المصالح والظروف الموضوعية ضمن البيئة الدولية والتي تحتم عليها ان تتجه بهذا الاتجاه ، لذلك اصبحت الدول الكبرى في صراع مباشر فيما بينها على موارد الطاقة ، كما ان القارة تعاني من مشاكل كثيرة متأزمة ومتفاقمة في الوقت نفسه الامر الذي سهل على هذه الدول المتصارعة على موارد الطاقة التدخل في شؤونها الداخلية ولعل هذه اشارة الى الولايات المتحدة الامريكية وباقي الدول التي لها مصالح في القارة ، لذلك تعمل الصين على تقديم المساعدات للقارة والدفاع عن

(1) احمد مكرم النهدي ، موقع قارة افريقيا الاستراتيجي ، مجلة قراءات افريقية ، العدد 6، المنتدى الاسلامي ، الرياض، 2010 ، ص45.

(2) احمد عبد الجبار عبدالله ، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص 342.

قضاياها المصيرية في المحافل الدولية في سبيل تحقيق نفوذ أكثر ولتفويت الفرصة على منافسيها لاخذ المبادرة والحصول على المزيد من المكاسب.

فالتوجه الصيني تجاه افريقيا بدأ يكون مكتملا منذ بدء القمة الأفريقية – الصينية عام 2006، والتي وضعت برنامجا لمستقبل العلاقات بين الطرفين والاهداف التي من المخطط ان يتم تنفيذها ، وفي مقدمة هذه الاهداف مضاعفة المساعدات للدول الافريقية والغاء ماقدرة 33% من ديون القارة ، إذ تقوم الصين بهذه الاعمال وهو ما يلفت للامر دون صخب اعلامي ، بالاضافة الى ذلك ان الصين اصبحت الشريك المفضل لدى مجمل الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي (1).

فتميزت الاستراتيجية الصينية تجاه القارة الافريقية من خلال التجارة التي تعد الركيزة الاولى بالاضافة الى تقديم المساعدات ومشاريع البناء والمنح الدراسية ... الخ (2) . لذلك دخلت الصين ومن خلال سعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح اسواق افريقية جديدة ، فاهتمت الصين بقضايا التجارة والاستثمار للوصول الى مصادر الطاقة والنفط (3).

لذلك تسعى الصين الى تعزيز عدد من المحاور مع القارة منها (4):

أ. تعزيز وتنمية الصداقة التقليدية مع افريقيا عبر الدعم المتبادل ، وان الحكومه الصينية على استعداد لمواصلة توسيع التبادلات عالية المستوى بين الطرفين واعطاء قوه دفع جديدة للعلاقات الودية الصينية-الافريقية.

ب. تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال تكثيف المشارورات ، فالصين وافريقيا لديها نفس الهدف ، وان الصين ولكونها عضوا دائما في مجلس الامن ستقف على الدوام مع الدول الاوربية.

ج. المواجهة الجماعية لتحديات العولمة من خلال تنسيق المواقف الموحدة ،وعلى المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدة تلك الدول .

(1) محمد مالكي ،الصين والقوة الناعمة في افريقيا ،جريدة المستقبل ، الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت، العدد(3239)،2009،ص19.

(2) Judith van de Looy and Leo de Haan ,Africa and China :A Strategic Partnership , Strategic Analysis ,institute for defence studies and Analysis ,vo1.30,no.3,jul-sep,2006,p.6.

(3) حمدي عبد الرحمن،إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في افريقيا،مركز الجزيرة للدراسات ،2009،على الموقع <http://studies.aljazeera.net/reports>

(4) احمد عبد الجبار عبدالله ، مصدر سبق ذكره،ص350

بالإضافة الى ذلك ظل التمسك بسياسة "الصين الواحدة" وضرورة قطع علاقات الدول الاخرى مع تايوان من ثوابت السياسة الصينية في افريقيا، فيمثل الوجود الصيني المتزايد في افريقيا تجسيد لمكانتها دوليا ، فحرصت الصين على ابراز ذلك بالاستثمار في بناء مؤسسات وطنية ، فقامت ببناء وزارات جديدة للخارجية في اوغندا وجيبوتي عام 2018 ، ومبنى للبرلمان في موزمبيق عام 2019، كما ان المساعدات التي تقدمها الصين لافريقيا تعطي صورة ايجابية عن الدبلوماسية التنموية للصين في العالم⁽¹⁾.

د. الغاء ديون القروض الحكومية في عام 2005 عن كل الدول الافريقية المثقلة بالديون والدول الافريقية ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين .

هـ. زيادة المساعدات الصينية لافريقيا ومضاعفة حجم المساعدات بحلول العام 2019 . (وهذا ماتحقق بعد انتهاء القيود التي فرضت ابان جائحة كورونا) .

و. انشاء صندوق التنمية الصينية - لافريقية ورفع قيمة استثماراته الى خمسة مليارات دولار .

ز. بناء مركز الاتحاد الافريقي من اجل دعم التقدم الموحد والتكامل بين الدول الافريقية.

ح. فتح المزيد من الاسواق الصينية امام افريقيا .

ط. انشاء مناطق اقتصادية وتجارية تعاونية بين الصين والبلدان الافريقية .

هذا كله ادى الى دخول القارة مرحلة جديدة تتحول فيها الى نقطة جذب وساحة صراع على النفط والثروات بين القوى الدولية الساعية للاستحواذ على الموارد والثروات الافريقية⁽²⁾ ، فأهمية (النفط الافريقي) بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية واضح من خلال الارتفاع المتزايد لوارداتها من (النفط والغاز الطبيعي) من غرب افريقيا ، لذلك لم يقتصر التنافس على القوى الغربية الكبرى فحسب انما دخلت الصين وبقوة الى القارة بعدما اصبحت ثاني اكبر مستورد للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية في ظل النمو السريع لاقتصادها اذ تستثمر مبالغ طائلة في مجالات استكشاف واستخراج النفط

(1) راوية توفيق ، السياسات الامريكية والصينية في افريقيا طبيعة الادوار وواقع التنافس ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 218 ، مركز الاهرام ، القاهرة ،2019، ص 16.

(2) عربي بومدين، الساحل الافريقي ضمن الهندسة الامنية الامريكية ، مجلة قراءات افريقية ، المنتدى الاسلامي ، الرياض، العدد(19)، 2014، ص38.

في افريقيا كافة⁽¹⁾ ، اخذ التنافس الأمريكي - الصيني على القارة الافريقية جوانب عديدة ، ففي نيجيريا (اكبر منتج للنفط في افريقيا) ، اخذت الصين تقدم مساعدات لها في مشروع لتكرير النفط مع تقديم اسلحة خفيفة واصلاح للسكك الحديدية ، كما استطاعت الصين ان تضع موطئ قدم لها في كل من (السودان ، الغابون، انغولا، وغينيا)، ولهذا قد تأتي محاولة الصين لاختراق مناطق النفوذ الامريكي خاصةً في مناطق تمركز النفط في القارة محاولة منها لاتباع استراتيجية تقوم على احلال النفوذ الصيني في هذه المناطق⁽²⁾.

ووفقا لما تقدم ، يمكن القول ان من اهم الاسباب التي جعلت من القارة الافريقية مضمارا للتنافس هو ما يأتي⁽³⁾:

أ. قلة استهلاكها للطاقة ، اذا مازالت القارة تستهلك اقل مما تنتج ما يجعل قدرتها التصديرية تتصاعد .
ب. سهولة نقل مصادر الطاقة بفضل موقعها الذي يطل على كل المحيطات مما يقلل من تكلفة النقل بالنسبة الى باقي الدول المنتجة.

ج. يتمتع النفط في افريقيا بقلّة نسبة الكربون في مكوناته مما يجعله ذا مواصفات عالية الجودة فضلا عن انخفاض نسبة الكبريت التي تقلل من تكلفة عملية التكرير .

على النحو الفعلي هناك اختلاف واضح في السياستين الامريكية والصينية في القارة الافريقية، حيث تبدو السياسة الصينية اكثر براغماتية واعتمادا على الادوات الاقتصادية من مشروعات البنية التحتية، والمساعدات، والتجارة، وان بدأت بالتدخل السياسي والدبلوماسي في السنوات الاخيرة حماية لهذا الوجود الاقتصادي وتدعيما لدورها العالمي كمنافس للولايات المتحدة الامريكية.

اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، فتركيزها على الادوات العسكرية ، جعل من القارة الافريقية مسرحا للعمليات الامريكية ، واحيانا لحروب الوكالة ، وان كان ذلك لا ينفصل عن مصالحها الاقتصادية⁽⁴⁾. فنتج عن هذا الاختلاف بين السياستين الامريكية والصينية في بعض الاحيان الى مواجهات غير

⁽¹⁾ خيرى عبد الرزاق جاسم ، قيادة عسكرية امريكية جديدة لافريقيا فرصة امريكية ومنحة افريقية ، المرصد الدولي ، العدد(7) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، 2008، ص15-16.

⁽²⁾ سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000، ص49.

⁽³⁾ حيدر زهير جاسم ، مستقبل الطاقة في افريقيا (الفرص والتحديات)، مجلة دراسات دولية ، العدد(55)، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2012 ، ص 163

⁽⁴⁾ Yvan Ilunga,. America and China's competition for influence in Africa. The Conversation, February 27, 2015,p23.

مباشرة في مناطق الصراعات ، ففي الحرب الاهلية التي دارت في جنوب السودان للفترة (1955-1972) بين الرئيس (سيلفا كير) ونائبة (رياك مشار)، اشارت بعض التحليلات الى دعم صيني للرئيس (سيلفا كير) لاستمرار النفوذ الصيني على نفط جنوب السودان ، في المقابل الدعم الامريكي لمشار او على الاقل الضغط الامريكي على الحكومة لقبول بمشاركة المتمردين في الحكم¹.

وبما يتعلق بالوجود الاقتصادي الامريكي والصيني في القارة الافريقية، ورغم زيادة حجم العلاقات الاقتصادية بين الصين وافريقيا في العقدين الماضيين (2000-2020)، ورغم التكلفة المنخفضة للعمالة الصينية ، والدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الصينية ، لكن الصين ليس المستثمر الاكبر في افريقيا في كل المجالات ، ولم تستحوذ على السوق الافريقية في كثير من القطاعات ، حتى وان كانت الصين هي المستثمر الاكبر في مجال البنية التحتية، فوفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فالولايات المتحدة الامريكية مازالت تحتفظ بموقعها كأكبر مستثمر بالقارة الافريقية ، تليها المملكة المتحدة ، ثم فرنسا ، وتأتي الصين في المرتبة الرابعة⁽²⁾.

في الواقع ، ان التنافس الاقتصادي الامريكي والصيني في القارة الافريقية ، يختلف من قطاع الى اخر ، ومن منطقة الى اخرى ، بل ومن دولة الى اخرى ، وعلى الرغم من ان هناك بعض الكتابات الاكاديمية تشير الى امكانية الصدام بين الدورين الامريكي والصيني في القارة ، الا ان هذه المنافسة بين الدورين الصيني والامريكي لا تستبعد التعاون⁽³⁾.

سعت الصين في القرن الواحد والعشرين في لعب دور في افريقيا ، حيث انها برهنت على انها تمتلك من القدرات اللازمة التي تسهم في تطوير القارة ، ومن خلال البدائل عن الطرق التي تقدمها البلدان الغربية الى افريقيا والتي تتطلب دفع اثمان باهظة في مقابل تطوير حريتها او حيادها⁽⁴⁾. فوجدت الصين في القارة الافريقية مسألتين مهمتين بالنسبة لها أولاها : يكمن من الناحية الاقتصادية ، اذ تستطيع

¹ بايتس غيل ، النجم الصاعد للصين :دبلوماسية امنية جديدة ، ترجمة :دلال ابو حيدر ،دار الكتاب العربي ، لبنان-بيروت ، الطبعة الاولى ،2009 ، ص 82.

² (Development. World Investment Report.2018 (Geneva: United Nations Conference on Trade and) UNCTAD, 2018), p 62.

⁽³⁾ Princeton Layman, China and the US in Africa: "A strategic competition or an opportunity for Cooperation", Washington D.C: Council on Foreign Relations, 2005. P 89.

⁽⁴⁾ محمد جمال عرفة ، الصين والتغير الناعم في افريقيا ،مجلة قراءات افريقية ، العدد(9) ، المنتدى الاسلامي ، الرياض ، 2011،ص 78-89.

من خلال دول القارة ان تحصل على موارد الطاقة فتستطيع ان تسد النقص لديها خاصةً بعد التسارع الكبير في اقتصادها ، والمسألة الثانية : تتعلق بالعامل السياسي فالصين تحاول ان تكسب اصوات دول القارة في التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولذلك ان دخول الصين الى القارة الافريقية تمثل في هذين الجانبين (الجانب الاقتصادي والجانب السياسي).

ثالثاً_ المشاهد المستقبلية لشكل النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق

سنحاول في هذا المحور تقديم مجموعة من المشاهد حول مستقبل النظام الدولي في ظل المبادرة وعليه تم تقسيم المحور الى ثلاث مشاهد ، وكالاتي :

المشهد الاول : مشهد استمر الهيمنة الامريكية (نظام القطب واحد)

هنالك الكثير من المؤشرات التي تؤكد على ديمومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي ، على الرغم من تنامي القوى الصاعدة ومنها الصين، ولاسيما القدرات العسكرية والتكنولوجيا ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تشكل المرتبة الأولى عالمياً في المجال العسكري وأعلى نسب الانفاق العسكري في العالم ، فضلاً عن سيطرتها على محيطات العالم بأساطيلها وقواعدها العسكرية ، والتي اتاحت لها ان تكون القوة المهيمنة في النسق الدولي ، وتدل المؤشرات اعلاه ، ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال هي القوة المهيمنة في النظام الدولي ، ومن اجل الاحتفاظ بهذه الهيمنة ، وكجزء من استراتيجيتها التي تهدف الى الهيمنة لذلك فأنها اتجهت نحو تحجيم أي قوى تسعى الى منافستها حول الصدارة ، ولا سيما القوة الصاعدة (الصين)، من خلال إقامة تحالفات متغيرة مع الدول المنافسة للصين إقليمياً وهي (اليابان والهند) لمنع القوة الصينية من فرض هيمنتها الإقليمية المحتملة⁽¹⁾.

المشهد الثاني : مشهد الصعود الصيني العودة الى نظام متعدد الاقطاب

ان تحقيق التوازن في العلاقات الدولية يستند على مبدأ الشراكة الدولية ونبذ الصراعات بين الاقطاب الرئيسية ، وعليه وكي تكون الصين قوة كبرى مسؤولة في النظام الدولي فهي تعمل على ترسيخ حالة التوازن في المصالح بين الاقطاب الدولية ولاسيما في محيطها الاقليمي (اسيا) في ظل التحول الملموس في القوة من الغرب الى الشرق ، فالصين تحاول ان تضمن قوتها و سيطرتها اقليمياً ثم بعد ذلك دولياً وتوقها المتنامي هذا من شأنه ان يولد تنافساً اقليمياً وبدوره سوف يعكس تداعياته على النظام الدولي

(1) حميد شهاب احمد ، وزيدون سلمان محمد ، التحدي الصيني للهيمنة الامريكية ، دار سما ، مصر ، 2019، ص298.

برمته ، وهنا لا بد من الإشارة الى حقيقة مفادها وجود تنافس كبير في منطقة شرق اسيا بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وهما ليس من المرجح ان يكون شريكين استراتيجيين ، وسيبقى الطرفان كلاهما يدورا ضمن اطار تنافس استراتيجي يتراوح بين الصراع التقليدي في مسألة التأثير والتأثير الأمني⁽¹⁾، ولان الصين باتت كقوة إقليمية مهيمنة ضمن نطاق نفوذها ، ولاسيما الجانب الآسيوي ، الامر الذي بدوره عزز مكانتها العالمية لامتلاكها مقومات القوة (الاقتصادية ، العسكرية ، التكنولوجية، العلمية ، الجغرافية) ، الأمر الذي سيمكنها لاحقا من إدارة النظام الأقليمي ، وعلى غرار ذلك سينقرر ما إذا كانت القارة الآسيوية ستشهد أستقطابا ثنائيا (صيني - أمريكي) ، أم حالة من التعددية القطبية⁽²⁾. (وواقع الحال يشار الى التعددية القطبية) .

ويمكننا القول ، بأن الصين وعلى المدى المتوسط وبقدرتها الاقتصادية المتنامية بأطراد، والتي تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2016 في حجم الناتج المحلي العالمي (بما يعادل القدرة الشرائية) لتصبح الآن الأولى عالميا ، وقدراتها العسكرية الكبيرة ، والقدرات التكنولوجية التي تصدرت في بعض المجالات الأولى عالميا ، فضلا عن القدرات العلمية الهائلة وماتشاهدة من تفوق مستمر ، فأنها ستسعى للوصول الى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير في النظام الدولي، وستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية ضمن النظام الأقليمي ، فالصين تمتلك إمكانات كبيرة تؤهلها لتبوء مكانة دولية ، كون تطلعاتها المستقبلية لا ترضى بأن تكون قوة ثانوية أو أقليمية الى الأبد .

وختاما لهذا المشهد ، يتضح أن الصعود المتنامي للصين وتفوقه بالعديد من الجوانب بات يشكل مستقبلاً منظوراً على جميع الأصعدة ، وإن أغلب المؤشرات الاستراتيجية حول صعود وهبوط القوى العظمى ، تؤكد ان الصين ستكون صاحبة دور مؤثر وحاسم على الصعيد العالمي في غضون العقدين او الثلاث العقود القادمة اي لغاية العام 2050 ، وبالنظر الى تحول القوة العالمية الى اسيا فأن هذا الأمر أصبح حقيقة ويتوقع زيادة في أهميتها وقدرتها على التأثير ، فضلا على أن التفوق الصيني شكل تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية ، في ظل تراجع الدور الأمريكي بغض النظر عن كونه (تراجعاً مطلقاً

(1) محمد كاظم المعيني ،ايكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل: دراسة في الإمكانيات والتحديات ، مكتبة السنهوري ، بيروت -لبنان ، الطبعة الأولى ، 2018، ص361.

(2) مايكل براون واخرون ،صعود الصين ، ترجمة : مصطفى قاسم ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة-مصر ، 2010، ص313.

أم نسبياً)، وعليه فإن الصين ستمثل مازقا إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية في ظل المستقبل المنظور وظهور تآكل مستمر في القوة الامريكية .

المشهد الثالث : بقاء الوضع الراهن (نظام دولي متعدد اقتصاديا احادي عسكريا)

بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المستقبل المتوسط القوة الأولى التي تملك مقومات القوة التي أهلتها وسوف تؤهلها لإدارة العلاقات الدولية لمدة من الزمن ، وهذا الاحتمال مقترن بعدم قدرة أو رغبة الأطراف الدولية الصاعدة في ممارسة التأثير والنفوذ في الساحة الدولية ، فدعاة هذا الافتراض مثل (جوزيف . س ناي) وغيره، يرون بأن حتى الصين غير مؤهلة في إطار المستقبل المتوسط من أنتزاع النفوذ والسيطرة من الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القوة ، فضلا عن ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الأولى في العالم⁽¹⁾.

إن ما يدعم هذا الافتراض، ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من عناصر القوة قد ستغرق القوى الدولية الأخرى مدة من الزمن حتى تتساوى مع ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية، وأن استمرار النفوذ الأمريكي في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية والتي تشكل مصلحة حيوية للأطراف الدولية الصاعدة ، فعلى سبيل المثال : في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى والباسفيك وحتى في أفريقيا ، مما قد يعيق استمرار نمو قوة الدول التي يمكن أن تتنافس الولايات المتحدة مستقبلا .

فتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية عامل قوة إضافية الى عوامل القوة لديها المتمثلة بحلف الناتو ، إذ من خلاله تستند الولايات المتحدة الأمريكية الى المشروعات الدولية والى فرض العقوبات الدولية ، بالإضافة الى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من مقومات القوة ما لا تملكه دول سواها حتى ولو بشكل نسبي مثل القوة الناعمة القوة الذكية ، والتطور التكنولوجي والتقنية العالية في كافة المجالات وعلى كل المستويات .

وتأسيا لهذا المشهد ، ان الاطراف الدولية الصاعدة والتي اهمها الصين مازالت لم تحدد خياراتها الإستراتيجية ، فهي مازالت في طور بناء قوتها الذاتية ، وهذا فرض عليها عدم الأنغماس في المشاكل الدولية ، وبالنتيجة أدى هذا الى محدودية دور الصين بالمقارنة بدور الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

(1) أحمد عبد الجبار عبد الله ، الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وأفاق المستقبل ، مصدر سبق ذكره، ص398.

(2) المصدر السابق ، ص398.

الخاتمة

إن مبادرة الحزام والطريق تماثل "خطة مارشال" لإعمار أوروبا الغربية التي تبنته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لإنعاش الاقتصاد الأمريكي والغربي وشركاته، وبالمثل يسعى هذا المشروع (الذي يطلق عليه البعض خطة مارشال الصينية) إلى بناء الطرق والسكك الحديدية والجسور والموانئ في الدول التي سيمر منها الطريق والممتد عبر أكثر من 60 دولة في آسيا وأوروبا والمنطقة العربية، ويساهم في إيجاد عقود لشركات البناء وصناعة الأسمت والصلب لتكون بديلاً عن المشروعات المحلية، كما تعتقد الصين أن هذا المشروع سيعمل على تنمية اقتصادات البلدان التي يمر بها ويرفع من مستوى دخل المواطنين في تلك الدول، وبالتالي يرفع الطلب على البضائع الصينية وتتوقع الصين أن تفوق التجارة مع دول الحزام والطريق 2,5 ترليون دولار في العام 2030.

فالصين تمكنت من مسايرة الاقتصاد العالمي خلال العقود الماضية والاندماج فيه على أساس "الاعتماد المتبادل" مع اقتصادات العالم وليس "التبعية" لها وهو الفخ الذي وقعت فيه اقتصادات الدول الضعيفة، وفي الوقت الذي دعت فيه الرأسمالية العالمية والعولمة إلى الانفتاح واعتماد آليات السوق في الاقتصاد حافظت الصين ما أمكن على سيطرة الدولة على الاقتصاد وأبقت خدمات نمو الاقتصاد تحت سيطرتها، إذ دعمت مؤسسات القطاع الخاص بالأموال بغرض تقليل تكلفة منتجاتها لترفع من مدى منافستها في الأسواق العالمية مقابل البضائع المناظرة لها المنتجة في أمريكا وأوروبا واليابان.

إن طريقة الصين سواء في معالجة مشاكلها أو في مساعدة الدول الأخرى لا تتضمن التدخل في مصائر الشعوب وفي محاولة قيادتها بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار والديمومة في التسود وبسط النفوذ، وهو تماماً عكس المنطق الأمريكي والغربي الذي قد يصل مسعاه في سبيل ديمومة هيمنته وتربعه منفرداً على عرش القوة إلى تكريس حالات التخلف والإنقسام وتقوية نقاط الضعف في مناطق نفوذه في العالم.

ومن المنطقي أن لا تسمح الولايات المتحدة للصين بالنجاح في هذه الاستراتيجية، ولهذا يبدو بوضوح أن النزاع الخفي يتخذ عدة أشكال في كل بلد يمر فيه طريق الحرير الصيني الجديد، ولكن من الواضح أن الصين وحلفاءها من الدول التي تشاركها في نظرتها للواقع الحالي ولمقدرة هذه المبادرة على انقاذ العالم من الفجوة التي ينحدر إليها بسبب استراتيجية العالم الغربي في السيطرة على اقتصاده

ومقدراته، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لذا سوف تحكم قبضتها على مقومات نجاح المشروع ومتابعته حتى يرسخ جذوره في الأرض ويفرض هيمنته واستقراره كحقيقةٍ وامرٍ واقع لا مناص من التعامل معه على هذا الأساس. وبذلك تكون الصين تثبت كقطب عالمي له ثقله وتأثيره في صنع الاقتصاد العالمي وفي نفس الوقت تكون أرست قواعد عولمة تنموية جديدة جمعت من خلالها مصير دول العالم في مضمار مشترك يسير على خطى الحزام والطريق.

إن نظرة فاحصة ومتأنية الى المشهد العام لخريطة الهيمنة الأمريكية في العالم بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 والأهداف المعلنة وغير المعلنة التي تحقق من خلاله، فإن عبارة "الحرب على الإرهاب" تبدو الأكثر قبولاً وربما الألفظ لنشر الهيمنة الأمريكية على العالم سواء بنشر أساطيلها أو حاملات طائراتها أو إقامة قواعد عسكرية جديدة أو نشر جنودها "خدمة" للدول المضيفة. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن القضية في جوهرها لا تدور حول " الحرب العالمية على الإرهاب " فقط بل حول توظيف تلك الحملة بهدف خلق الآليات الكفيلة لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم وإعادة إنتاجها في أحسن الظروف وأفضل الشروط . وهذه هي النتيجة التي جعلت من الصين تبادر الى مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على العالم

وبناء على ماتقدم ، يمكننا القول ان التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية في الألفية الجديدة ، وبعد تنامي القوة الصينية وانخراطها في إقامة شبكة من التحالفات والشراكات الدولية ، ومؤشرات صعودها الاقتصادي من ناحية حجم الناتج المحلي الأجمالي العالمي لتصبح الآن الأولى عالمياً ، فضلاً عن تنامي قدراتها الأخرى . وفي إطار هذا الفهم ، يمكن القول ان المشهد المحتمل هو العودة الى نظام متعدد الاقطاب لانه الأقرب لظرف الواقع القائم ومعطيته .

References:

1. Izzat Shahrour, The Belt and Road Initiative, A Critical Vision, Al Jazeera Center for Studies (Reports), Qatar, 2017, p. 3.
2. Ahmed Abdul Jabbar Abdullah, China and the global strategic balance after 2001 and future prospects, Arab House of Science Publishers, first edition, 2015, p. 15.
3. Ibrahim Hardan Matar, Chinese Foreign Policy... Post-Reform Readings, Al-Raed Publishing House, Iraq, Baghdad, 2018, p. 80.
4. Amira Ahmed Harzli, The Belt and Road Initiative for China: Background, Objectives - Gains, Gao Laji Mukhtar-Inaya, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin - Germany, 2019, p. 78.

5. Thizizi Mai Tayeb, US-Chinese Economic Competition in the Southeast Asia Region, 2008 - 2019, published master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Cairo, 2019, p. 50.
6. Ali Salah, The Belt and Road Project, how does China connect with the outside world? Future Report, Event Trends Journal, Issue 26, Future Center for Advanced Research and Studies, Abu Dhabi, 2018, p. 3
7. Amira Ahmed Hazerli, et al., The Firms and Road Initiative: The World Economic Century Project, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, first edition, Germany - Berlin, 2019, p. 19.
8. Ali Salah, The Belt and Road Project, How does China relate to the outside world? Source previously mentioned, p. 4.
9. Amira Ahmed Hazrali, The Belt and Road Initiative, Project of the World Economic Century, previously mentioned source, p. 80.
10. Baher Mardan Madkhour, US-Chinese relations (a study in the economic and strategic dialogue 2009-2018), Anki Publishing and Distribution, first edition, Iraq-Baghdad, 2020, p. 51.
11. Amira Ahmed Hazrali, The Belt and Road Initiative: The World Economic Century Project, previously mentioned source, p. 81.
12. Wang Aiwei, The Belt and Road Initiative, What China will offer the world in its rise, translated by Rasha Kamal and Shaima Kamal, Sama Publishing and Distribution, 1st edition, Cairo, 2017, p. 36.
13. Ali Salah, The Belt and Road Project: How China links its economy to the outside world, previously mentioned source, p. 13.
14. Kazem Hashim Nimah, Criticism of the Chinese Strategy towards the Arab Countries, Dar Amna for Publishing and Distribution, Jordan - Amman, 2018, p. 473.
15. (Ahmed Abdel-Jabbar Abdullah, China and the global strategic balance after 2001 and future prospects, Arab House of Science Publishers, first edition, Beirut, 2015, p. 340.
16. Hossam Sweilem, Military Bases in Central Asia, International Politics Journal, No. 164, Al-Ahram Center, Cairo, 2006, p. 43.
17. Maghawri Shalabi Ali, China and the global economy, components of power and obstacles to integration, Journal of International Politics, No. 167, Al-Ahram Center, Cairo, 2007, p. 84.
18. Haider Hussein Al Touma, Iraq's website in the Belt and Road Initiative, Al-Furat Center, Iraq, 8/13/2022, the Internet, website: <https://fcds.com>
19. Muhammad Abd al-Ghani Saudi, African Issues, Alam al-Ma'rifa Magazine, Issue (34), National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1980, pp. 5-7.
20. Ahmed Muqrim Al-Nahdi, Africa's strategic website, African Readings Magazine, Issue 6, Islamic Forum, Riyadh, 2010, p. 45.
21. Muhammad Malki, China and Soft Power in Africa, Al-Mustaqbal Newspaper, United Arab Press Company, Beirut, Issue (3239), 2009, p. 19.

22. Rawya Tawfiq, American and Chinese policies in Africa, the nature of roles and the reality of competition, Journal of International Politics, Issue 218, Al-Ahram Center, Cairo, 2019, p. 16.
23. Arabi Boumediene, The African Coast within the American Security Engineering, African Readings Magazine, Islamic Forum, Riyadh, Issue (19), 2014, p. 38.
24. Khairy Abdul Razzaq Jassim, A New American Military Command for Africa, an American Opportunity and an African Grant, International Observatory, Issue (7), Center for International Studies, Baghdad, 2008, pp. 15-16.
25. Saad Haqqi Tawfiq, Principles of International Relations, Amman, Wael Publishing House, 2000, p. 49.
26. Haider Zuhair Jassim, The Future of Energy in Africa (Opportunities and Challenges), Journal of International Studies, Issue (55), Center for International Studies, University of Baghdad, 2012, p. 163
27. Bates Gil, China's Rising Star: A New Security Diplomacy, translated by: Dalal Abu Haidar, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Lebanon-Beirut, first edition, 2009, p. 82.
28. Muhammad Jamal Arafa, China and Soft Change in Africa, African Readings Magazine, Issue (9), Islamic Forum, Riyadh, 2011, pp. 78-89.
29. Muhammad Kazem Al-Muaini, China's Ecology of Evolution and the Manifestations of the Future: A Study of Possibilities and Challenges, Al-Sanhouri Library, Beirut - Lebanon, first edition, 2018, p. 361.
30. Michael Brown et al., The Rise of China, translated by: Mustafa Qassem, National Center for Translation, Cairo-Egypt, 2010, p. 313.